ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد وبمعنى من نحو خاتم فضة
لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع
هو فاذا اضيف بين والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز
فيها اطلاق المضاف على المضاف اليه وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه وانما يقول النحويون في غلام زيد غلام لزيد ايضاحا
لمعنى الجر لان اللام مقدرة فيه كيف والمضاف اليه متنزل من المضاف
بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون
بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه
وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى تكون الجر بها لوجب ان لا تحذف
التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا
سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا
يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم
يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف مبني اجابوا عنه
بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا
ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان بناء الاسم ههنا
نقض للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر
والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلا يتم التضمن الا بان يجعل

الاسم

اي غلام زيد

الاسم نظيره في كونه علة لما يحدث بها هذا الحكم فلو بني لم يتحقق ذلك
لما استوفاه في مقصده واري ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى
منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه
الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل وان
تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا للعمل ولان المعنى من التضمن ان يكون
معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كانت
معانيها مشتملة على معنى حرف الشرط ثبت ولتضمنها اياه عملت
الجزم والتضمن على هذا التفسير انما هو للمضاف دون المضاف اليه لان العمل
للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه
لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك
محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان
نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا التضمن الحكم
ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو
المضاف دون المضاف اليه فالتضمن للحرف هو ليس الا واذا كان
المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا
فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب
ان الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب منافيه.

Copyright © King Saud University